

**جودة التعلم الالكتروني المتحقق في  
الكليات الاهلية وفق رؤية مستقبلية**

**د. حسين حسين زيدان**

**المديرة العامة لتربية ديالى-وزارة التربية - العراق**

**hzma\_zadan@yahoo.com**

يهدف البحث إلى معرفة درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلية، كما يهدف إلى معرفة الفروق في درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعة التي تعزى لمتغيرات ذات تأثير في تحقيق مفهوم ضمان الجودة الشاملة وهي (اللقب العلمي)، و(النوع الاجتماعي)، و(تخصص الكلية)، و(سنوات الخبرة التدريسية)، ولتحقيق أهداف البحث اطلع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة، وقد حدد الباحث المنهج الوصفي للبحث، وقام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة ضمن الاستبانة ذات النوع المفتوح والمغلق وتم تحليل إجابات أفراد العينة الاستطلاعية مما ساهم في رفق وبناء أداة البحث، إذ تم بناء وتصميم أداة البحث مكونة أربع مجالات رئيسية هي (نوعية المخرجات، ضمان جودة البرامج التدريسية والتدريبية، مشاريع وبحوث التخرج، المؤتمرات والندوات والدورات التي تقدمها لخدمة المجتمع) يتكون من (٢٨) لكل مجال (٧) فقرات ولها ثلاث بدائل (اتفق، لا اتفق، محايد) ولكل بديل ثلاث أوزان (٣، ٢، ١) وتبلغ الدرجة الكلية للمقياس (٨٤) والدرجة الصغرى (٢٨) والوسط الفرضي (٥٦)، وقد حدد الباحث مجتمع البحث من الكليات الاهلية في محافظات بغداد ديالى وكركوك والبصرة من تدريسي وطلبة التعليم الجامعي الاهلي، وبلغ مجموع عينة البحث (١٢٠) من التدريسيين والطلبة، واستخرج الباحث الخصائص السيكومترية للبحث (الصدق والثبات)، إذ تحقق الصدق الظاهري من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين، وتم استخراج الصدق الظاهري من خلال استخدام أسلوب القوة التمييزية لفقرات المقياس، واستخدام أسلوب علاقة الفقرة بالمجموع الكلي، وتم استخراج الثبات وفق طريقة الفا كرونباخ وطريقة إعادة الاختبار، واستخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل إجابات العينة إحصائيا وتم اختيار الاختبارات الإحصائية التي تتناسب وأهداف البحث، وأظهرت النتائج ان درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة لأساتذة الجامعة في الجامعات الاهلية منخفض ، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير اللقب العلمي وصالح مجموعة الألقاب العلمية إي ان من هم بدرجة أستاذ وأستاذ مساعد يتمتعون بمستوى اكبر من ضمان الجودة الشاملة ، كما أظهرت النتائج وجود فروق في متغير النوع الاجتماعي ولصالح التدريسيين في درجة ممارستهم لضمان الجودة الشاملة مقارنة بل تدريسيات، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في متغير تخصص الكلية إنسانية وعلمية في درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة لتدريسيين، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة في متغير سنوات الخبرة و لصالح ممن لديهم سنوات خبرة من (٦-١٢) في تحقيق مستوى جيد من تحقيق ضمان الجودة الشاملة، وفي ضوء نتائج البحث وضع الباحث عدد من التوصيات الإجرائية وعدد من المقترحات لدراسات مستقبلية.الكلمات المفتاحية (ضمان الجودة الشاملة، أساتذة الجامعة، التعليم الجامعي الاهلي)

## Abstract

The research aims to know the degree of quality assurance practice in private higher education institutions. It also aims to know the differences in the degree of quality assurance practice in the university that are attributed to variables that affect the achievement of the concept of quality assurance (scientific title), (and gender), and (The college specializes), and (years of teaching experience), and to achieve the goals of the research, the researcher got acquainted with the literature and previous studies, and the researcher defined the descriptive approach to the research, and the researcher conducted an exploratory study consisting of a number of questions for a number of teachers at the university within the questionnaire of the open and closed type and was Analyze the responses of the respondents Careful, which contributed to providing and building the research tool, as the research tool was built and designed consisting of four main areas (quality of outputs, quality assurance of teaching and training programs, graduation projects and research, conferences, seminars and courses that they provide to serve the community) (consists of (28) for each field) 7) Paragraphs and have three alternatives (agree, do not agree, neutral). Each alternative has three weights (3, 2, 1). The total score of the scale is 84 (minimum) (28) and hypothetical mean (56). The researcher has identified the research community from colleges. Eligibility in the governorates of Baghdad, Diyala, Kirkuk, and Basra, from teachers and students of private university education, and the total of the sample was (120) from the Teachers and students, and the researcher extracted the psychometric properties of the research (honesty and consistency), as the apparent honesty was achieved by presenting the tool to a number of arbitrators, and the apparent honesty was extracted through the use of the method of distinguishing strength for the paragraphs of the scale, and using the method of the relationship of the paragraph to the total total, and stability was extracted according to The Alpha Cronbach method and the retest method, the researcher used the SPSS program to analyze the sample responses statistically and the statistical tests were chosen that are appropriate to the research objectives, and the results showed that the

degree of quality assurance practice for university professors in private universities is low, as the net There are statistically significant differences in the scientific title variable and in the benefit of the set of scientific titles, that is, those with the rank of professor and assistant professor enjoy a greater level of quality assurance, and the results also showed the presence of differences in the gender variable and in favor of teachers in the degree of their practice of quality assurance compared to, rather, female teachers. The results showed that there are no differences in the variable of the college's specialty, human and scientific, in the degree of quality assurance practice for teachers. The research results light, the researcher put p D of the procedural recommendations and a number of proposals for future studies.

Keywords (quality assurance, university professors, private university education)

### الفصل الأول الإطار العام للبحث

#### المقدمة

ان تحقيق مطلب ضمان الجودة الشاملة في المؤسسات الأكاديمية الاهلية في التعليم العالي مطلب اساسي ومهم تسعى إليه إدارة التعليم العالي مما يحتاج التعليم الاهلي إلى المزيد من العمل وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيقه وإزالة غموض معنى ضمان الجودة الشاملة في الجامعات، حيث أن فهمها يختلف من فرد إلى آخر، ومن جامعة وكلية إلى أخرى، مما يؤدي إلى سوء ممارستها، وضعف الشعور بأهميتها والمطلوبة بها، والتناقص في تطبيقها، إذ تمثل جوانب مهمة منها ضعف مخرجات الأستاذ الجامعي في البحث العلمي والتدريسي، إذ يحتاج إلى المناخ الجامعي الذي يدفعه إلى العمل والبحث وإطلاق طاقاته الإبداعية لتحقيق المفهوم والمعنى لضمان الجودة الشاملة، بالإضافة إلى التسلط الإداري، إذ يعاني أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات العربية قيودا بيروقراطية تكبل إطلاق حرياتهم الفكرية والعلمية وخاصة التعليم الأهلي. إن ضمان الجودة الشاملة ضرورة لا غنى عنها للعمل الجامعي وخاصة للأستاذ الجامعي غي الجامعات والكليات الاهلية، فهي تساعده على تحقيق مهامه الرئيسية الثلاث التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، بغياب ضمان الجودة الشاملة يصبح التدريس عملية شكلية جامدة لا روح فيها ولا إبداع، ويغدو البحث العلمي مسألة قليلة الارتباط بالمجتمع وواقعة ومشكلاته، كما تضعف خدمة المجتمع وتصبح عديمة الجدوى، فخدمته تقوم على دراسة مشكلاته الحالية والتنبؤ بمشكلات المستقبلية وحلها، كما ان ضمان الجودة الشاملة تشكل وجدان الجامعة وروحها، لأنها الوسيلة التي تحقق هدفها الرئيسي وهو التعامل مع المعرفة إنتاجاً ونقلًا وتطبيقاً، فمن الصعب تصور الجامعة من غير حرية أكاديمية، والفصل بين الجامعة والمعرفة وضمان الجودة الشاملة ، لأن العلاقة بينها علاقة وثيقة وطيدة، فبوجودها تبقى تزدهر الجامعة وتبقى قوية وقادرة على التطور .

#### مشكلة البحث

يواجه التعليم العالي تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، ، ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو التخصصات وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي .(الزيون، ٢٠١٥: ٢١) يرتكز العامل الأساسي لأفضلية الجامعات وترتيبها في اغلب التصنيفات العالمية ، إلى قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع ، بقدر ما تساهم الجامعة في إنتاج المعرفة وتخريج نُخب قيادية من أصحاب الكفاءة العلمية والعقلية والنفسية ، ولقد شهدت جامعات العالم منذ سنوات عديدة تحولاً في وظيفة الجامعة ، من نقل المعرفة إلى صفها ، ومن تدريس العلم إلى إنتاجه ، في حين أن الجامعات العربية بشكل عام باتت تواجه صعوبات كثيرة في عملية وتتجسد هذه الصعوبات في غياب ضمان الجودة الشاملة وسطوة مختلف أنواع الرقابة ، فضلاً عن أزمة المناهج وطرائق التدريس والمدرسين والتجهيزات والمناخ الجامعي العام .(الخرابشة، ٢٠١٧: ١٨) ان أبرز المشكلات والمعوقات في التعليم العالي والجامعات هي مشكلة عدم تحقيق مفهوم ضمان الجودة الشاملة التي تشكل تحدياً كبيراً ومهم أمام تحقيق الاهداف العامة والخاصة لقطاع التعلم العالي المتمثل بجامعاته ومؤسساته ومراكزه البحثية.(احمد، ٢٠١٣: ٤٥) تأتي مشكلة البحث لتضع تحت دائرة الضوء حالة ضمان الجودة الشاملة داخل الجامعات العراقية الاهلية بمضامينها وتطبيقاتها، وما تفرزه من انعكاسات واضحة على المؤسسة الأكاديمية بالتأسيس لمفهوم ضمان الجودة الشاملة ومحورها للبيئة الأكاديمية بغية استمرار تأثير الجامعة في المجتمع لتحقيق الارتقاء الفكري والمعرفي والتنموي بين الجامعة ونتاجاتها العلمية والمجتمع متمثلاً بأفراده بمختلف شرائح وفئات ذلك المجتمع، ويرتبط ضمان الجودة الشاملة بمخرجات الجامعات حتى تحقق دورها الريادي في بناء المجتمع فكرياً وعلمياً وثقافياً، وأي ضعف في تحقيق ضمان الجودة الشاملة بمحتواها الحقيقيي تعكس سلبيات على المجتمع وتسبب بالتصدع الفكري والمعرفي والثقافي مما تحتاج إلى معالجات وفق خطوات علمية ميدانية واضحة. (الشاوي، ٢٠١٥: ٢٢)

ان التحدي الحقيقي الذي تواجه الجامعات العراقية في تحقيق الممارسات الحقيقية والواقعية لتحقيق ضمان الجودة الشاملة بانخفاض نوعية التعليم والبحث العلمي والمخرجات البشرية والفكرية، ولهذا تواجه تحدياً مستمراً للبحث عن الأفضل لترتفع بمخرجاتها إلى المستوى المطلوب أو بالموصفات التي يتطلبها سوق العمل (الخطايبه والسعود، ٢٠١١: ٣٤)، ولكي تتمكن الجامعات من تحقيق هذا الهدف لا بد من توفير عوامل مهمة منها الارتقاء بمستوى الأستاذ الجامعي وتخليصه من التقاليد والرقابة في ممارسة المهنة وتنميته مهنيًا وأكاديميًا بالصورة التي تتطلبها مجتمعات المعرفة، وتوفير بيئة جامعة تحتوي على مختلف المستلزمات والوسائل الضرورية لتحقيق مفهوم الجودة، وإزالة النمطية في العمل والبحث العلمي وطرائق التدريس وتشريع القوانين الخاصة بمنظومة عمل التعليم العالي، لذا يسعى البحث الحالي الإجابة عن التساؤلات الآتية :-

س١/ مدة المستوى المتحقق لواقع ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلي؟

س٢/ هل توجد فروق في درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعة تعزى لمجموعة من المتغيرات منها ( اللقب العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة)؟

**أهمية البحث:** نظرا لأهمية موضوع ضمان الجودة الشاملة ، فقد تم عقد العديد من المؤتمرات التي هدفت إلى تحديد مفهوم ضمان الجودة الشاملة ، المؤتمر العربي التاسع لضمان الجودة الشاملة في بيروت ٢٠١٩، والذي تناول تحدياً شاملاً لمفهوم ضمان الجودة الشاملة ، بالإضافة إلى مؤتمر جامعة الكوفة لخامس لضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي (٢٠١٨)، واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وقد نص على شمول ضمان الجودة الشاملة لحق الإنتاج العلمي وحق نشر المعلومات، والمعارف وتبادلها، وتعد ضمان الجودة الشاملة بمثابة إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق جودة الجامعة ككل ، وأن ذلك يؤكد قدرة عضو هيئة التدريس على الجمع بين ضروريات التدريس ومساهمته العلمية كباحث في تجديد المعارف مما يجعلها مركزاً للإبداع وإنتاج المعرفة ، فبدون ضمان الجودة الشاملة لا يمكن للجامعة أن تحقق أهدافها في التعليم أو تخريج كوادر بشرية مؤهلة تخدم المجتمع.(سعيد والابراهيم، ٢٠١٧: ٥١)برز مفهوم ضمان الجودة الشاملة ١٩٢٤ كمصطلح ف منذ أكثر من أربعة عقود ثم تبلور على صورته الحالية ، إذ يعد هذا المفهوم من ابرز الحقوق في مؤسسات التعليم العالي ولاسيما في البلدان التي تعاني من الأزمات وحالات الصراع ، والدول التي تشهد حالات التحول السياسي والأيدولوجي والاقتصادي السريع. (أبو حميد، ٢٠١٧: ٣٥)يعد موضوع ضمان الجودة الشاملة من الموضوعات الحيوية على المستوى العالمي ، حيث لا يكاد يعقد مؤتمر أو منتدى فكري في التعليم العالي إلا وتصبح حرية الجامعات إحدى أهم توصياته لذا تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ضمان الجودة الشاملة في الجامعات ، إذ تعد ضمان الجودة الشاملة مطلباً أساسياً للتعليم العالي في الوقت الراهن أكثر من ذي قبل، إذ أنها تمثل الأساس الأيدولوجي للجامعة المعاصرة إضافة إلى أنه يهدف إلى التعرف إلى مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في الجامعات العراقية وتحديد سبل رفع وتحسين هذا الأداء والتعرف إلى أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطبيق ضمان الجودة الشاملة وتأتي أهمية الدراسة الحالية من حث الباحثين على إجراء بحوث جديدة في هذا المجال ونلك من خلال الاطلاع على الإطار النظري وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة على عينات أخرى وموضوعات ذات ارتباط وثيق بموضوع ضمان الجودة الشاملة.(عبد الله، ٢٠١٢: ٣٠)تستمد ضمان الجودة الشاملة مضامينها من الإرث الحضاري للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الفلسفية للتربية والتعليم العالي، وتحرص ضمان الجودة الشاملة على استشراف المستقبل في تعاملها مع الأمور، وتعد بهذا وسيلة واعية لترجمة طموحات الهيئات الأكاديمية في رسم آفاق مستقبل عقلائى، وديمقراطى في ظل العولمة التي أصبحت واقعاً لا مناص منه(عبد زيد، ٢٠١٨: ٤٥)، ووضح إعلان عمان للحرية الأكاديمية الذي تم الاشارة إليه مسبقاً المنبثق عن مؤتمر ضمان الجودة الشاملة في الجامعات العربية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان في (١٥-١٦) كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤م، إلى ضرورة إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، واحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته: أساتذة، وطلبة، وإداريين، وتجنبيه الضغوط الخارجية، والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية ، مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية، وتطور البحث العلمي، وتشمل ضمان الجودة الشاملة حق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف، وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبها من اللوائح، والأنظمة، والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافه التعليمية، والبحثية، والعلمية، وحق أعضاء الهيئات الأكاديمية في التواصل مع المجتمع الأكاديمي العالمي، والوصول إلى مصادر البيانات، والمعلومات، وتبادل الآراء، ونشرها دون قيود، أو مضايقات (تحيلاتي، ٢٠١٧: ٤٨) وتقسم أهمية الدراسة الحالية إلى :-

• ان دراسة الحالية تناولت موضوع مهم وحيوي في المجتمع الأكاديمي والجامعي وهو ضمان الجودة الشاملة .  
• ان عينة الدراسة الحالية هم من أهم الفئات المجتمعية و الأكاديمية في التغير والتطوير والتنمية في المجتمع تتمثل بالهيئات الأكاديمية والإدارية والطلبة في الجامعات.

الأهمية التطبيقية:-

• بناء أداة قياس علمية لمعرفة درجة ممارسة مظاهر ضمان الجودة الشاملة في الجامعات العراقية وبشكل تطبيقي ميداني.  
• سوف تعرض الدراسة نتائج ميدانية تكشف عن مستوى ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعات العراقية.  
• في ضوء نتائج البحث سوف يضع البحث مجموعة من التوصيات الإجرائية والتطبيقية تقدم للجهات ذات العلاقة كمعالجات عملية للمشكلة موضوع الدراسة.

أهداف البحث

• معرفة درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلي.  
• معرفة الفروق في درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعة التي تعزى لمتغيرات ذات تأثير في تحقيق مفهوم ضمان الجودة الشاملة وهي:-

- اللقب العلمي (استاذ واستاذ مساعد) و(مدرس ومدرس مساعد)
  - النوع الاجتماعي (تدريسين) و(تدريسيات)
  - تخصص الكلية (انسانية) و(علمية)
  - سنوات الخبرة التدريسية (١-٦) اعوام و(٦-١٢) عام
- حدود البحث:**

الحدود الموضوعية : يتحدد بضمان الجودة الشاملة .

الحدود المكانية : يتحدد بالجامعات والكليات الأهلية في العراق تحديدا (بغداد، ديالى، كركوك، البصرة).

الحدود الزمنية : للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

حدود المصطلحات: ضمان الجودة الشاملة، التعليم العالي الأهلي.

الحدود البشرية: أساتذة الجامعات.

**تحديد المصطلحات :-**ضمان الجودة الشاملة : هي القوة الموجهة والمرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا يتطلب أن تتدمج آيتها مع جميع نشاطات المؤسسة التعليمية وأنها تلك العملية التي تهدف إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتحقيق نقلة نوعية من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات والأنظمة التعليمية وتوثيق للبرامج التعليمية المختلفة. (الشبراوي، ٢٠١٧: ٥٥)

### الفصل الثاني الإطار النظري ودراسات السابقة

مفهوم ضمان الجودة الشاملة :

لتحديد معنى مفهوم ضمان الجودة الشاملة مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبقا لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام ،وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات وعرفها الزيات(٢٠٠٧: ٢٢) بأنها مجموعة النشاطات والأجراء آت التي تتخذها المؤسسة وفقا لمعايير محددة مسبقا للمنتج أو الخدمة يتم بالفعل الوصول اليها بانتظام ،وهي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام وقد ميز ( Harvey&Gree ) بين مفهومي ضمان الجودة الشاملة وضبط ، بقولهما ان عملية ضبط الجودة هي عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت المناسب للتأكد من ان الجودة المرغوب فيها ستحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه الجودة.أما عملية ضمان الجودة الشاملة فهي مجموعة من الإجراءات التي تقيس مدى مطابقة منتج لمجموعة من المعايير المحددة مسبقا .وقد تؤدي عند الضرورة الى تعديل في عمليات الإنتاج ليصبح المنتج أو الخدمة أكثر اتفقا مع المواصفات المقررة مسبقا. لابد أولاً من فهم الكلمتين التين يتكون منها المفهوم وهما (ضمان الجودة الشاملة)، أن الحريات تعني غياب القيود غير المناسبة وممارسة الفرد لحقوقه وطاقاته ، كما تعني استقلالية الإنسان وممارسته لحرية الإدارة وتقرير المصير، أما

الأكاديمية تطلق على ما يختص بجامعة أو كلية وبذلك فإن ضمان الجودة الشاملة تعني غياب القيود والإكراه والإجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس في الجامعات ومراكز البحث (رعفيت، ٢٠١٠)، وتتعلق بحق الجامعة والأساتذة والطلبة في التمتع المسؤول للحقيقة والمعرفة والتعامل معها دون قيد أو شرط من قبل سلطة خارجية لتصل بالتعليم إلى تشجيع البحث عن المعرفة والحقيقة، وهناك فرق بين ضمان الجودة الشاملة والحريات العامة المدنية، فالحريات العامة حق أما ضمان الجودة الشاملة فهي (ميزة) لديهم فأستاذ الجامعة مثلاً يتمتع كمواطن بحقه في الحريات العامة وفي نفس الوقت يتمتع أيضاً بميزة ضمان الجودة الشاملة بحكم عمله في الجامعة. (القريني، ٢٠١٥: ٥٩) وترجع موسوعة وأكسفورد الإنكليزية أول من استخدم لمصطلح ضمان الجودة الشاملة إلى عام ١٩٠١ في انكلترا، غير أن معظم المصادر تشير إلى أن أول بواذر ظهور ضمان الجودة الشاملة بدأت مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN في هولندا (١٥٧٥) وأن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال سبقها في تطبيق أسس ضمان الجودة الشاملة في جامعاتها، إذ منحت جامعة برلين عام ١٦١٠ ضمان البحث العلمي والتدريب دون جامعة هال ١٦٩٤ ثم جامعة روتجن ١٧٣٧.

### 2-2 مهام ضمان الجودة الشاملة

تتمثل مهام ضمان الجودة الشاملة النموذجية فيما يأتي:

- 1- تطوير طرق لتحليل وتصنيع المنتجات بطريقة تضمن توافرها مع المواصفات المطلوبة، والاحتفاظ بتلك الطرق في سجلات الإنتاج ومعياري التشغيل الداخلي أو ما يُعرف ب (SOPS).
- 2- تدقيق سجلات مراقبة الجودة، ومهام قسم الإنتاج والمبيعات، وغيرها من السجلات للتأكد من التزامها بمعايير التشغيل الداخلي.
- 3- مساعدة موظفي مراقبة الجودة في إصلاح الأخطاء التي يتم اكتشافها، وحل أية مشاكل أخرى غير عادية.
- 4- تحسين مقاييس الجودة، وتقييم سير عملية تصنيع المنتج بشكل مستمر. تطوير التقنيات التي تعمل على تحليل العينات والبيانات المتوفرة.
- 5- إيجاد طرق لتوفير الوقت والمال دون الإضرار بجودة المنتج.
- 6- فحص المنتج، واكتشاف أية أخطاء، وتحديد أسبابها الرئيسية، وتطوير أساليب تصحيحية ووقائية فعالة.
- 7- التعاون مع العملاء والهيئات التنظيمية في عملية التدقيق والاستماع إلى شكاويهم.

### مراحل تطبيق نظام الجودة في التعليم

يمكن تطبيق نظام الجودة في التعليم العالي من خلال الخطوات التالية، ومنها: مرحلة التقييم حيث يتم في هذه المرحلة دراسة حالة المؤسسة التعليمية من عدة نواحٍ ومنها: التحصيل العلمي للطلاب وعلاقة المدرسة بالمجتمع والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بالإضافة إلى تقييم عناصر العملية التعليمية ككل. مرحلة تطوير نظام الجودة في التعليم من خلال وضع الخطط والأهداف بناءً على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وبناءً على معايير جودة التعليم المتفق عليها عالمياً من أجل الوصول إلى الجودة التعليمية. مرحلة تطبيق نظام الجودة وفي هذه المرحلة يتم تطبيق الإجراءات المختلفة في الأقسام والوحدات الإدارية المختلفة الخاصة بالمنشأة التعليمية. مرحلة التغذية الراجعة والتي تقوم على مراجعة الأقسام المختلفة والتأكد من تطبيقها لنظام الجودة بالكفاءة المطلوبة والمتفق عليها، وفي حال عدم حصول ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة، والعمل على التطوير والتحسين المستمر للمنظومة التعليمية ككل.

### أسس ضمان الجودة الشاملة

ان من أهم المبادئ التي يجب على الجامعات العراقية تبنيها كأسس عامة مفاهيم واقعية نحو تحقيق بيئة أكاديمية نحو تحقيق ضمان الجودة الشاملة في ومن الأهمية ان تتعامل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع هذه المبادئ باعتبارها أساساً نجاح الجامعة أو ما يسمى بالإدارة الذاتية للجامعة وخصوصية تكوينها الأكاديمي، (احمد، ٢٠١٣: ٢٣)، ان الإدارة الجامعية هي الضمانة الرئيسية لأداء الأستاذ لمهامه الأكاديمية وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة والأوامر الفوقية ولانتصار قيم العقلانية والانفتاح والتعدد والاختلاف على سبيل المثال تعمل الإدارة على تشجيع الاختلاف في المناهج الدراسية بين الجامعات المختلفة بحيث تؤكد كل جامعة على خصوصيتها من حيث الإمكانيات المادية أو البشرية و خصوصيات المناطق التي تتواجد فيها هذه الجامعات، وهذا يقتضي الابتعاد عن تقاليد وعقلية الوصاية التي نجدها حاضرة وبقوة داخل مختلف المؤسسات التربوية، ويجب ترك تحديد المقررات الدراسية والمناهج لإدارات الجامعات وأساتذتها، ووفق المعايير العلمية والتربوية الحديثة. (أبو حميد، ٢٠١٧: ٧٣) ان ارتبط قيمة ضمان الجودة الشاملة بأهداف

الجامعة الأساسية كما ان دورها الاجتماعي المتعاظم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها، ان هيمنة اقتصاد المعرفة على العالم وبزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو دائماً إلى إعادة فحص مفصل وطبيعية وأهمية ضمان الجودة الشاملة، وبالفعل فان الدفاع عن ضمان الجودة الشاملة ودور الجامعة المستقلة في المجتمع وفي بناءه أصبح من طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي في العالم. فالمجتمع يستفيد من ضمان الجودة الشاملة بطريقتين أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل، وتقيد ضمان الجودة الشاملة المجتمع بصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب إيدولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة، وللحريات الأكاديمية قيم عضوية وتطبيقية وهي في المقام الأول توفر أسس ديمومة القيم الثقافية والاجتماعية للجامعة كمركز للنقاش الحر وتبادل الآراء وتساعد على تخريج مواطنين مسلحين بالمعرفة والعلم وقادرين على التفكير والبحث بصورة مستقلة كضمانة لتقدم وتطور المجتمعات الحرة. (زرارة، ٢٠١٩: ٣٢)

### الدراسات السابقة

1-4-2 دراسة قويدر وشامية (٢٠١٨) هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى ضمان الجودة الشاملة الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، (الأزهر-الأقصى-الإسلامية)، بمحافظات غزة ، وبلغت عينة الدراسة (١٨٠) عضواً، بنسبة (١٦.٧٪)، وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى ضمان الجودة الشاملة في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، جاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسبي (٧٤.٢٠٪)، ووجود فروق دالة إحصائياً، لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخدمة لصالح (١٠ سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجال (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، اداء ضمان الجودة الشاملة)، وأوصت الدراسة: بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئة التدريس في صنع الاداء نحو ضمان الجودة الشاملة، بما يعزز لديهم قيم ضمان الجودة الشاملة الاكاديمي. (قويدر وشامية، ٢٠١٨: ٢)

2-4-2 دراسة زروالي وبريعم (٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة تعرف درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي جودة التدريس، جودة اتخاذ القرار، جودة البحث العلمي، وجودة حرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٧٢ عضو هيئة تدريس، وباستخدام المنهج الوصفي المسحي، وجمعت بيانات الدراسة باستخدام استبانته تم إعدادها من طرف الباحثين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون ضمان الجودة الشاملة بدرجة متوسطة، وأن جودة التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها جودة البحث العلمي، ثم جودة حرية التعبير، وفي المرتبة الأخيرة جودة اتخاذ القرار. وقد أوصت هذه الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من مستويات ضمان الجودة الشاملة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال جودة اتخاذ القرار، والعمل على إنشاء الجمعيات والاتحادات من أجل رفع الوعي بأهمية ضمان الجودة الشاملة. (زروالي، ٢٠١٩: ٢)

3-4-2 دراسة الصالح (٢٠١٩) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع ضمان الجودة الشاملة والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة (٦١٣) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من أجل تعزيز ضمان الجودة الشاملة فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية، وجودة في التدريس الجامعي، بالإضافة إلى تمتع الجامعات بدرجة عالية من الحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وجاءت أبرز تحديات ضمان الجودة الشاملة بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلا عن الانتخاب، كما أوضحت النتائج أن أفضل السبل لتعزيز ضمان الجودة الشاملة بالجامعات تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، وأوضحت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تحقيق ضمان الجودة الشاملة تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، و متغير الوظيفة لصالح وكيل كلية وعمادة، ومتغير سنوات الخبرة لصالح من خبرتم أكثر من (١٠) سنوات، ومتغير الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج العربي. (الصالح، ٢٠١٩: ٣)

**منهج البحث:** اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ يعد المنهج الملائم للبحث الحالية ومتناسق مع أهدافها، ويقدم فهم معمق لمتغيرات البحث موضوع الدراسة، ويشخص المتغير بشكل علمي دقيق.

**مجتمع البحث:** يمثل مجتمع البحث التدريسيين من الكليات الأهلية في محافظات بغداد ديالى وكركوك والبصرة من التعليم الجامعي الأهلي ومن الجنسين ومن مختلف الألقاب العلمية ومختلف المناصب الإدارية وعدد سنوات الخبرة .

مجتمع الدراسة : يمثل مجتمع البحث عدد من أساتذة الجامعات والبالغ عددهم (١٢٠) من أربعة جامعات وكليات أهلية هي (بلاد الرافدين من ديالى، دجلة من بغداد، شط العرب من البصرة، الكتاب من كركوك)، إذ يتم الاختيار (٣٠) تدريسي من كل جامعة وينقسمون إلى (٦٠) تدريسي و(٦٠) تدريسية، وتم تحديد العينة بهذا الأسلوب لأنه يتلاءم وأهداف البحث وحرص الباحث على اختيار جامعات وكليات من وجنوب وشمال العراق من أجل تحقيق الشروط السيكومترية للبحث ومنها الموضوعية والمصادقية والثبات.

**أداة البحث:** من أجل تحقيق أهداف البحث، وقام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية مكونة من عدد من الاسئلة لعدد من التدريسيين في الجامعة ضمن الاستبانة ذات النوع المفتوح والمغلق وتم تحليل إجابات أفراد العينة الاستطلاعية مما ساهم في رفق وبناء أداة البحث، إذ تم بناء وتصميم أداة البحث مكونة أربع مجالات رئيسية هي (نوعية المخرجات، ضمان جودة البرامج التدريسية والتدريبية، مشاريع وبحوث التخرج، المؤتمرات والندوات والدورات التي تقدمها لخدمة المجتمع) يتكون من (٢٨) لكل مجال (٧) فقرات ولها ثلاث بدائل (دائما، احيانا، ابدا) ولكل بديل ثلاث أوزان (٣، ٢، ١) وتبلغ الدرجة الكلية للمقياس (٨٤) والدرجة الصغرى (٢٧) والوسط الفرضي (٥٦).

**صدق الأداة:** الصدق هو الخاصية السايكومترية التي تكشف عن مدى أداء المقياس للغرض الذي أعد من اجله ، وهو دليل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه ولأجل التحقق من صدق أداة البحث قام الباحثان باستخراج الصدق الظاهري الذي يعد من مستلزمات بناء المقياس وذلك بعرض فقرات الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في العلوم التربوية والنفسية ، وفي ضوء آرائهم تم الإبقاء على الفقرات التي نالت نسبة (٨٠%) فأعلى وهي تمثل نسبة قبول وبذلك عدل الخبراء بعض الفقرات.

### 3-6 تحليل فقرات القياس

تم تحليل لفقرات إحصائية بأسلوب:-

#### 3-6-1 أسلوب المجموعتان المتطرفتان :

لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات الأداة تم إجراء الخطوات الآتية تطبيق المقياس على عينة التحليل ثم تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة .

• ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية من أعلى درجة إلى أوطأ درجة.

3-6-2 تعيين (٢٧%) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات في المقياس و(٢٧%) من الاستمارات الحاصلة على أدنى الدرجات واللذان يمثلان مجموعتين بأكبر حجم وأقصى تمايز ممكن، وبلغ عدد الاستمارات في كل مجموعة (٢٧) استمارة وعليه فان عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل يكون (٥٩) استمارة.

3-6-3 استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المفحوصين لكل مجموعة عن كل فقرة من فقرات المقياس ثم طبق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق بين درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كل فقرة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (٩٨) وقد تبين جميع الفقرات مميزة وجدول (١) يبين ذلك :

### جدول (١) القوة التمييزية للفقرات

القيمة التائية المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		ت
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
5.221	0.613	2.220	0.555	2.553	1
3.525	0.6970	2.2024	0.664	2.464	2
4.925	0.725	2.023	0.597	2.381	3

5.650	0.781	2.057	0.728	2.053	4
7.554	0.804	1.892	0.637	2.470	5
2.168	0.815	2.107	0.701	2.285	6
6.536	0.824	2.119	0.613	2.642	7
7.239	0.773	2.154	0.548	2.684	8
8.536	0.823	2.071	0.573	2.723	9
8.237	0.761	1.982	0.591	2.595	10
6.643	0.687	1.982	0.607	2.452	11
7.141	0.773	2.232	0.552	2.756	12
7.360	0.754	1.982	0.618	2.535	13
9.519	0.756	2.089	0.486	2.750	14
7.200	0.720	2.178	0.539	2.678	15
5.783	0.754	2.006	0.616	2.440	16
6.676	0.753	2.083	0.574	2.571	17
4.471	0.749	1.964	0.763	2.333	18
5.071	0.749	1.963	0.636	2.339	19
7.247	0.739	2.184	0.503	2.684	20
8.861	0.728	2.154	0.492	2.761	21
6,882	0.773	2.154	0.556	2.660	22
7.541	0.723	2.071	0.529	2.492	23
7.912	0.805	1.632	0.862	2.119	24
2.168	0.815	2.107	0.701	2.285	25
6.536	0.824	2.119	0.613	2.642	26
5.221	0.613	3.240	0.325	3.553	27
6.515	0.7370	2.4024	0.561	2.464	28

4-6-3 ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

يقصد بها معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة والأداء على الاختبار بأكمله، إذ إن من مميزات هذا الأسلوب أن يقدم مقياساً متجانساً في فقراته، إذ إن الفقرة التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً مع المحك (المقياس) تعد غالباً فقرة تقيس سمة تختلف عن تلك السمة التي تقيسها فقرات المقياس الأخرى إذ يجب استبعادها، بمعنى أن الفقرة تقيس المفهوم الذي يقيسه المقياس بصفة عامة، وتوفر أحد مؤشرات صدق البناء. ولحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية استعمل الباحثان معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لأن جميع معاملات الارتباط أعلى من القيمة الجدولية البالغة (0.088) وبدرجة حرية (99) والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

معامل الارتباط	تسلسل الفقرة	معامل الارتباط	تسلسل الفقرة
0.308	15	0.226	1
0.323	16	0.154	2
0.364	17	0.205	3
0.305	18	0.047	4
0.116	19	0.270	5

0.188	20	0.142	6
0.319	21	0.282	7
0.263	22	0.295	8
0.282	23	0.323	9
0.170	24	0.364	10
0.312	25	0.305	11
0.122	26	0.116	12
0.116	27	0.254	13
0.298	28	0.320	14

3- مؤشرات الثبات

يقصد بالثبات الدقة في أداء الأفراد والاستقرار في النتائج عبر الزمن ، ان عدم تأثر نتائج الاختبار بصورة جوهرية بذاتية المفحوص، أو إن الاختبار فيما لو كرر على المجموعة نفسها بعد فترة زمنية نحصل على النتائج نفسها أو مقارنة ، وقدم استخراج قيمة معامل الثبات من خلال أسلوب الفا- كرونباخ ، وأسلوب إعادة الاختبار كما موضحة في الجدول (٣) ، لذا يعد المقياس يمتلك مؤشرات من الثبات المقبولة والجيدة .

جدول (٣) قيم ثبات المقياس

القيمة	أسلوب الثبات
0.83	الفا كرونباخ
0.78	إعادة الاختبار

الوسائل الإحصائية

استخدم الباحثان برنامج (SPSS) لتحليل الفقرات واستخراج النتائج للأهداف الموضوعه.

### الفصل الرابع - عرض النتائج وتفسيرها

1-4 معرفة درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلي.

ولتحقيق هذا الهدف تم حساب متوسط درجات أفراد العينة فبلغ (٥٨.٢١) درجة وبانحراف معياري قدره (٩.٠٥) وعند مطابقة هذه القيمة مع الوسط الفرضي البالغ (٨٤) باستخدام الاختبار التائي وجد أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (٢) وهي اصغر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وهي دالة إحصائياً والجدول (٤) يوضح ذلك .

الجدول (٤) المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية

القيمة التائية	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	الجدولية
					المحسوبة
1.96	2	56	58.21	120	9.05

توضح المؤشرات الإحصائية لجدول (٤) ان درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعات والكليات في التعليم الاهلي منخفض ودون مستوى التخطيط والطموح والعمل الميداني عند المقارنة بين الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث مع الوسط الفرضي للمقياس، مما يوضح ان مستويات تكوين ضمان الجودة الشاملة في التعليم الاهلي مما يحتاج إلى تشخيص الأسباب وإعادة النظر بعملية احقيق ضمان الجودة الشاملة الحقيقي ومتطلباته وتطبيق معايير وتوفير مستلزمات تحقيق بيئة لتطبيق متطلبات ومكونات ضمان الجودة الشاملة، والبحث عن المعالجات في ضوء المؤشرات البحثية لتحقيق معايير ضمان الجودة الشاملة وما أفرزته من مخرجات إحصائية، ويجب ان تكون هذه المعالجات حقيقية واقعية قابلة للتطبيق والتحقيق وفق أهداف عامة وخاصة، لذا من الضرورة توفير المناخ الجامعي الذي يوفر ويؤمن البيئة.

2-4 معرفة الفروق في درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعة التي تعزى لمتغيرات ذات تأثير في تحقيق مفهوم ضمان الجودة

الشاملة هي:

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجد فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة في متغير اللقب العلمي في تحقيق ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلي، إذ وجد أن الوسط الحسابي ل لقب العلمي (أستاذ وأستاذ مساعد) بلغ (١٨,٦) بانحراف معياري قدره (٦.٢٦) أعلى من الوسط الحسابي لمن هم حاملو اللقب العلمي (مدرس ومدرس مساعد) إذ بلغ وسطهم الحسابي (١٥.١) بانحراف معياري قدره (٣.٥٤) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي إن الفروق بين متوسط درجات المجموعة الأولى ( أستاذ وأستاذ مساعد) ومتوسط درجات المجموعة الثانية (مدرس ومدرس مساعد) دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٣.٢) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢) والجدول (٥) يوضح ذلك .

جدول (٥)

يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير اللقب العلمي

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	اللقب العلمي
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3.2	6.26	18.6	60	أستاذ وأستاذ مساعد
			3.54	15.1	60	مدرس ومدرس مساعد

يتضح من الجدول (٥) ان الفروق دالة إحصائياً لصالح اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد ، أي ان مفهوم ضمان الجودة الشاملة متحقق أكثر ممن هم حاملو ألقاب علمية (أستاذ وأستاذ مساعد) مقارنة بمن هم حاملو الألقاب العلمية الأقل من (مدرس ومدرس مساعد)، ويفسر ذلك ان التدريسيين في الجامعة من حاملو اللقب العلمي أستاذ وأستاذ مساعد هم من يتمتعون بمستوى من ضمان الجودة الشاملة من خلال الخبرة التي يتمتعون بها وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والاجتماعية والثقافية وحصولهم على المناصب الإدارية والأكاديمية باعتبارهم أصحاب الألقاب العلمية الأكبر، مما ينعكس ذلك على ممارساتهم للحريات الأكاديمية ويتحدثون بما يروه مناسب مع طلبتهم في الدراسات العليا والأولية ومع الأساتذة في أقسامهم وفي اختيار اللجان العلمية، حتى التعليمات التي توضع من قبل الإدارات العليا في الوزارة توضع لصالح الألقاب العلمية العليا وتحد من ضمان الجودة الشاملة وممارساتها لدى من هم حاملو الألقاب العلمية (مدرس ومدرس مساعد) مما تحتاج هذه المشكلات إلى حلول ومعالجات واقعية فعلية.

2-2-4 متغير النوع الاجتماعي (تدريسين، تدريسيات)

توضح المؤشرات الإحصائية بوجد فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين مقارنة بالتدريسيات في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي للتدريسيين (٢١.٥) بانحراف معياري قدره (٧.٣) والوسط الحسابي للتدريسيات (١٧.٣) بانحراف معياري قدره (٥.٤) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات التدريسيين والتدريسيات دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٣) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢) والجدول (٦) يوضح ذلك

الجدول (٦) يبين نتائج الاختبار التائي للفرق بين المجموعتين لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي العدد المتوسط المحقق الانحراف المعياري القيمة التائية مستوى دلالة

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	النوع الاجتماعي
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3	7.3	24.5	50	تدريسيين
			5.4	17.3	70	تدريسيات

يوضح جدول (٦) ان الفروق دالة إحصائياً لصالح التدريسيين مقارنة بالتدريسيات، أي ان التدريسيين يمارسون مفهوم ضمان الجودة الشاملة أكثر من التدريسيات في الجامعات العراقية الاهلية، وينضح ذلك ان منظومة معايير ضمان الجودة الشاملة وهي جزء من منظومة تعليمية، والتي يعد أساتذة الجامعة ذكور وإناث جزء منها مما ينعكس ذلك على مستويات تحقيق ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الاهلي، وتوضيح السلبات في العملية الأكاديمية بكل حرية وموضوعية ومهنية يسبب الكثير من الإحراج والمشكلات والمعوقات للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين، لذا يصعب على التدريسية ممارسة ضمان الجودة الشاملة داخل الجامعات وكلياتها وأقسامها ومراكزها البحثية،

لذا تحتاج التدريسيات في مؤسسات التعليم العالي إلى دعم إداري وثقافي وأكاديمي يعزز دورها المهني من أجل تحقيق أفضل مستوى من ضمان الجودة الشاملة المنضبطة وفق معايير العمل الأكاديمي وتحقيق الاستدامة الايجابية لتلك ضمان الجودة الشاملة .

3-2-4 متغير تخصص الكلية (إنسانية، علمية)

توضح المؤشرات الإحصائية لا توجد فروق دالة إحصائية في درجات الاستجابة على الأداة بين التدريسيين في الكليات الإنسانية مقارنة بالكليات العلمية في الجامعات العراقية، إذ وجد أن الوسط الحسابي التي حصل عليها الكليات الإنسانية (٢٠.١٥) بانحراف معياري قدره (٦.٣) والوسط الحسابي للتدريسيات (١٩.٥٥) بانحراف معياري قدره (٥.٤) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات الكليات الإنسانية والعلمية غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٢.٠٧) وهذه القيمة مساوية من القيمة الجدولية البالغة (٢) (والجدول (٧) يوضح ذلك .

الجدول (٧)

يبين نتائج الاختبار التائي للفروق بين المجموعتين لمتغير تخصص الكلية

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	تخصص الكلية
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	2.07	6.3	20.15	55	الإنسانية
			5.4	19.55	65	العلمية

ويوضح الجدول (٧) عدم وجود فروق دالة إحصائية في متغير نوع الكلية إنسانية وعلمية في ممارسة التدريسيين في هذه الكليات نحو تحقيق ضمان الجودة الشاملة، وهذا يوضح ان تخصص الكلية سواء كان علمي أو أنساني والتي تعكس تخصص التدريسي والأكاديمي الذي يعمل في هذه الكليات وهذا التخصص العلمية والإنسانية لا يؤثر على تحقيق ضمان الجودة الشاملة من الكادر التدريسي في الكليات ضمان الجودة الشاملة، أو قد يواجهون صعوبة في تحقيق وممارسة ضمان الجودة الشاملة في مؤسساتهم الجامعية والبحثية أي ان مستوى ممارسة أو عدم ممارسة هذا المفهوم للتدريسيين في هذه الكليات العلمية والإنسانية متشابه لا يختلف سواء في حالة إمكانية تحقيق ضمان الجودة الشاملة أو عدم تحقيقها، وهذا يبين ان تخصص الكلية ليس متغير مؤثر في ذلك وتوضح المؤشرات الإحصائية ان التدريسي والتدريسية يمارسون مفهوم ضمان الجودة الشاملة في محاضراتهم ونشر بحوثهم والمناقشات العلمية التي يشاركون في عضويتها بالمستوى الجيد ولا توجد مؤثرات ومعوقات في ممارسة هذه الخطوات فيما يخص نوع الكلية وتخصصها سواء علمي أو أنساني أو قدي يكون العكس أحيانا.

3-2-4 متغير سنوات الخبرة التدريسية من (٦-١) أعوام ومن (٦-١٢) عام

توضح المؤشرات الإحصائية أدناه بوجود فروق دالة إحصائية ولصالح المجموعة الثانية على الأداة بين التدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (٦-١) أعوام باعتبارهم يمثلون المجموعة الأولى مقارنة بالتدريسيين من لديهم سنوات خبرة من (٦-١٢) عام وهم يمثلون المجموعة الثانية ، إذ وجد أن الوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (١٨.٠٥) بانحراف معياري قدره (٤.٧) والوسط الحسابي للمجموعة الثانية بلغ (٢٤.١٧) بانحراف معياري قدره (٧.٤) ، وأظهرت نتائج استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وإن الفروق بين متوسط درجات أفراد العينتين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ حيث كانت القيمة التائية المحسوبة (٣) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢) (والجدول (٨) يوضح ذلك .

الجدول (٨) يبين نتائج الاختبار التائي للفروق بين المجموعتين لمتغير سنوات الخبرة الدراسية

مستوى دلالة	القيمة التائية		الانحراف المعياري	المتوسط المحقق	العدد	سنوات الخبرة التدريسية
	الجدولية	المحسوبة				
0.05	2	3	4.7	18.05	60	1-6
			7.4	24.17	60	6-12

توضح المؤشرات الإحصائية في جدول (٨) وجود فروق دالة إحصائية في متغير الخبرة التدريسية ولصالح التدريسيين في تحقيق ضمان الجودة الشاملة ممن لديهم خبرة تدريسية من (٦-١٢) عام، ويبين ذلك ان متغير سنوات الخبرة التدريسية مؤثر في درجة ممارسة التدريسيين

مفهوم ضمان الجودة الشاملة مقارنة بمن هم اقل ويوضح ذلك ان عامل الخبرة الأكاديمية مؤثر في تحقيق مفهوم ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وهذا المؤشر يؤثر على البيئة الجامعية لمن هم دون سنوات الخبرة المتحققة وهذا يبين ان هذا الفرق ولصالح من لديهم خبرات نابع من التراكم الوظيفي وعدد النشاطات والمهام المنجزة والمناصب التي وصل إليها التدريسي والخبرة المعرفية في التدريس ونشر البحوث والإشراف على طلبة الدراسات والمشاركة في اللجان العلمية والإدارية والمناقشات العلمية لرسائل الماجستير واطاريج الدكتوراه كل هذا التراكم مع سلسلة وشبكة العلاقات المهنية والأكاديمية والمهنية في الجامعات والتي منحت من لديهم سنوات عمل جامعي مساحات نحو تحقيق ضمان الجودة الشاملة سواء كان مساحات مفتوحة أو محددة وهذا أوضحته تلك المؤشرات وتنعكس سلبا على من لديهم سنوات قليلة في العمل الأكاديمي، مما يحتاج إلى إعادة النظر في هذه المعايير وجعلها أكثر مرونة وشمولية تعزز العمل الجامعي من اجل تحقيق مفهوم أكاديمي يمكن ممارسته من جميع الأعضاء في الوسط الأكاديمي بغض النظر عن سنوات الخدمة الجامعية خاصة في ظل هذا التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفر الأدوات الجامعية والأكاديمية والرقمية التي تسمح لكل أكاديمي ممارسة ضمان الجودة الشاملة مختلف محاورها ومجالاتها وبشكل منضبط ومعتدل، وتكون الفرص متاحة أمام الجميع في الوسط الأكاديمي.

### 3-4 الاستنتاجات :

- 1- ان مستوى ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعات والكليات في التعليم الاهلي منخفض.
- 2- ان مفهوم ضمان الجودة الشاملة متحقق أكثر ممن هم حاملو ألقاب علمية (أستاذ وأستاذ مساعد) مقارنة بمن هم حاملو الألقاب العلمية الأقل من (مدرس ومدرس مساعد).
- 3- ان التدريسيين يمارسون مفهوم ضمان الجودة الشاملة أكثر من التدريسيات في الجامعات العراقية الاهلية.
- 4- وجود فروق دالة إحصائية في متغير نوع الكلية إنسانية وعلمية في ممارسة التدريسيين في هذه الكليات نحو تحقيق ضمان الجودة الشاملة.
- 5- وجود فروق دالة إحصائية في متغير الخبرة التدريسية ولصالح التدريسيين في تحقيق ضمان الجودة الشاملة ممن لديهم خبرة تدريسية من (٦-١٢) عام

### 4-4 التوصيات:

- تعمل إدارة الجامعات على رفع مستوى الوعي بضمان الجودة الشاملة وتشجيع ممارستها لدى أعضاء هيئتها التدريسية من خلال عقد الندوات، وورش العمل، وتنظيم المؤتمرات، وإصدار المطبوعات التي تتبنى وتشجع على ممارسة ضمان الجودة الشاملة ويمكن القيام بهذا الدور بالمشاركة مع المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان وضمان الجودة الشاملة.
  - السماح بإنشاء جمعيات أو اتحادات أو نقابات في كل جامعة تتمثل مهمتها في حماية ضمان الجودة الشاملة وقياس مستوى تحقيقها في البيئة الأكاديمية.
  - مراجعة النصوص المتعلقة بتطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة بالإضافة إلى المستلزمات لتحقيقها وتعلق بالتطوير والنمو المهني للأستاذ الجامعي وتقييم الأداء لتحقيق ضمان الجودة الشاملة بشكل متكامل لتصبح الجامعة بالإضافة إلى كونها مؤسسة علمية واجتماعية فهي جهاز تدريب لإشباع حاجات ومطالب سوق العمل .
  - رفع مستوى المسؤولية لدى الأستاذ الجامعي وتقويض بعض الصلاحيات لديه وإعطائه الحرية بتطبيق مسؤولياته المهنية والأكاديمية والتي تشعره بتحقيق ذاته المهنية وتحقيق مفهوم ضمان الجودة الشاملة.
  - توفير الدعم وتشجيع الإنتاج العلمي والبحثي من قبل الحكومات والإدارة التعليمية العليا لأعضاء الهيئة التدريسية في أقسام الكليات والمراكز البحثية مع توفير التمويل المالي لتطوير البحوث وإعدادها واختيار عناوينها ومجالات تطبيقها بكل حرية ومهنية وبدون قيد ونشر النتائج الحقيقية بكل مصداقية بالمجلات العلمية مما يحقق التطبيق الحقيقي لمفهوم ضمان الجودة الشاملة في الوسط الجامعي.
- 4-5 المقترحات
- إجراء دراسة مشابهة تقارن بين ضمان الجودة الشاملة وعلاقتها بالاغتراب المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية .
  - إجراء دراسة تبين العلاقة بين ضمان الجودة الشاملة والإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

- إجراء دراسة تربط بين ضمان الجودة الشاملة وعلاقتها بالالتزام الوظيفي لدى أعضاء الهيئات التدريسية.
- إجراء دراسة عن ضمان الجودة الشاملة وعلاقتها بالتراكم المعرفي المتحقق لدى طلبة الدراسات العليا .
- إجراء دراسة بعنوان نظام الإدارة العليا للتعليم الجامعي وعلاقته بدرجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة في الجامعات العراقية الاهلية.
- إجراء دراسة بعنوان دور ضمان الجودة الشاملة نحو تحقيق الاستدامة المعرفية للمخرجات البشرية في الجامعات العراقية.

### المصادر

- أبو حميد، ندى (٢٠١٧) ضمان الجودة الشاملة في الجامعات السعودية، ط١، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض.
- أحمد، عزت، وآخرون، (٢٠١٣) ضمان الجودة الشاملة واستقلال الجامعات المصرية بين سياسة القمع وغياب الرؤية، القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ط ١ ، ص ٢٤.
- احمد، مظفر جواد وداد، عماد الشيخ (٢٠١٣) قياس مفهوم ضمان الجودة الشاملة لدى تدريسي جامعة بغداد ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد (٢٠) العدد (١٢)، ص (٣٦٥-٣٩٨).
- تحيلاتي، خيرة (٢٠١٧) ضمان الجودة الشاملة في الجزائر ودورها في المنظومة الجامعية والمجتمعية على عينة من الأساتذة والباحثين بجامعة مستغانم، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد الرابع، العدد السادس، ص(٧٩-٩١).
- حلواني، فادية مليح (٢٠١٣) ضمان الجودة الشاملة والتعليم العالي في سوريا تاريخ - مقومات - واقع افاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢٩) العدد (٣)، ص(١١-٤٥).
- الخرابشة، عمر محمد عبد الله (٢٠١٧) درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم، مجلة المنارة، كلية ال البيت، عمادة البحث العلمي، الاردن، المجلد (٢٣)، العدد (١/ب) ، (٣٧٣-٤٠٧).
- خطايه، محمد والسعود، راتب (٢٠١١). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٢) العدد (٢٧)، ص ٥٦٥ - ٦٠٠.
- رفقيت، محمد (٢٠١٠) درجة توفر ضمان الجودة الشاملة في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الزبون، محمد سليم، والبرجس عبد الرحمن بن مفضي مسعر، (٢٠١٥م)، "واقع ضمان الجودة الشاملة في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، اتحاد الجامعات العربية، المجلد الثامن العدد واحد وعشرون، ص(٧٣-٩٩).
- زرارقة، فيروز مامي (٢٠١٥) ضمان الجودة الشاملة وازمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي الجزائرية، المجلد (١٣) العدد (١٤)، ص(٢٤٤-٢٥٥).
- زروالي، وسيلة وابريم، سامية (٢٠١٨) درجة ممارسة ضمان الجودة الشاملة بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي العربي، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، المجلد الحادي عشر، العدد (٣٦)، ص (١٧٥-١٩٥).
- سعيد، هبه وعاهد والابراهيم، عدنان بدري (٢٠١٧) دراسة مقارنة لمستويات ممارسة ضمان الجودة الشاملة في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات، العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة الشاملة، الجامعة الأردنية، مجلد ٤٤ ، عدد ٤ ، ملحق ٨.
- الشاوي، زينب محمد (٢٠١٥) ضمان الجودة الشاملة وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة البصرة، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد الرابع، (٤١٨-٤٤٨)
- الشبروي، عباس عبد السلام (٢٠١٧) ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي دراسة مقارنة بين الجامعات السنغافورية والمصرية، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني، ص (١٣٨-١٨٤).

- صالح، محمد ابن علي (٢٠١٩) ضمان الجودة الشاملة في جامعات دول التعاون الخليجي من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة الوادي الجزائرية، المجلد الثامن العدد ١، ص (٧٧-١٠٠)
- عبد الله، علاء الدين (٢٠١٢) حقوق الإنسان و ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي، دار غيداء لنشر ولتوزيع، عمان.
- عبد زيد، زهراء عامر (٢٠١٨) ضمان الجودة الشاملة لدى اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأهلية، المؤتمر العلمي الأول والموسم استراتيجيات تطوير التعليم العالي الأهلي في العراق، دائرة التعليم الجامعي الأهلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي.
- العجلوني، محمود حسن (٢٠١٦) ضمان الجودة الشاملة لدى اعضاء هيئة التدريس التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد (١٢) العدد الرابع، ص(٤٧٩-٤٩٤).
- العجمي، نوفق بنت عبد العالي ( ٢٠١٦) ضمان الجودة الشاملة في المجالات العربية والغربية دراسة مقارنة، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس، العدد السابع عشر، ص(٦٣٧-٦٥٠).
- القريني ، علي بن سعد (٢٠١٥) ، ضمان الجودة الشاملة : المنطلقات القانونية والضوابط ، ورقة عمل للمؤتمر الأكاديمي لكليات التربية في الوطن العربي ، جامعة طيبة للفترة من (٢٣-٢٥) .
- قويدر، منال نعمان وشامية، سحر رمضان (٢٠١٨) مستوى ضمان الجودة الشاملة في بعض الجامعات في محافظات غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، للمجلد الثامن، العدد الثالث، (٣٦٤-٤٠٣).
- هادي، رياض عزيز (٢٠١٠) الجامعات النشأة والتطور - ضمان الجودة الشاملة- الاستقلالية، مجلة سلسلة ثقافية المحكمة، مركز التعليم المستمر، جامعة بغداد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص(٧٢-١).
- ورغن ، جون (٢٠١٣) بناء ثقافات التميز وتعزيزها في البرامج الأكاديمية، ترجمة: ديب ، نائر ، مكتبة العبيكان ، الاردن